

اقتصاد

بدأت بتصنيع جل التعقيم مدير «تاميكو» لـ«الوطن»: لدينا مخازين مواد أولية تكفي ٣ أشهر للمحلية و٦ أشهر للمستوردة

الوطن

صرح مدير عام الشركة الطبية العربية «تاميكو» فداء العلي لـ«الوطن»، بأن الشركة في حالة استفاد للقيام بدورها على صعيد تطبيق الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة السورية للوقاية من فيروس كورونا.

وكشف العلي عن بدء الشركة بإنتاج مادة الجل المعقم للأيدي بعبوات مختلفة وأسعار منافسة ووفق مواصفات قياسية، مشيراً إلى أن نسبة الكحول في هذا المنتج ستكون ٦٠ بالمئة، وهي نسبة عالية، وسوف يكون هناك تسعيرتان، تسعيرة للجهات العامة، وأخرى للقطاع الخاص والصيدال. وفي حديثه عن عبوات الكحول الاليتلي، أشار العلي إلى أن الشركة قامت بإنتاجها منذ بداية العام، لكن ضمن إطار تهيئة البيئة المناسبة لاحتواء فيروس كورونا وتعزيز الوقاية منه، والطلب الكبير على المستلزمات الطبية والمعقمات، حيث قررت الشركة تعزيز خط الإنتاج بعبوات مختلفة ومنافسة من حيث الحجم والسعر، حيث تكون سعتهما لتر واحد، ونسبة الكحول فيها ٩٠ بالمئة.

وشد العلي على جاهزية الشركة واستعدادها للقيام بهما في تصنيع المستلزمات الطبية للوقاية من فيروس كورونا، مشانداً المواطنين بالقيام بدورهم في الشؤكي بحال تعرضوا لأي عملية غش أو استغلال، عند شراء أي منتج من هذين المنتجين. وفي حديثه عن حجم مبيعات الشركة، قال العلي: «إن حجم مبيعات الشركة الطبية العربية تاميكو العام ٢٠١٩ بلغت ٣ مليارات ٤٨٧ مليون ليرة سورية»، بينما بلغ حجم المبيعات خلال الشهر الأول والثاني من العام الجاري ٦٨٤ مليون ليرة سورية، وهو رقم يقارب حجم المبيعات في الفترة ذاتها من العام الماضي، لأن الشركة لم تتأثر بتقلبات سعر صرف الليرة السورية، وخصوصاً ارتفاع سعر صرف الدولار الهستيري الذي حصل نهاية العام الماضي.

وشد العلي على التزام الشركة بأسعار الأدوية المحددة من قبل وزارة الصحة، حيث أوصت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء بجعل

بدأت بتصنيع جل التعقيم

مدير «تاميكو» لـ«الوطن»: لدينا مخازين مواد أولية تكفي ٣ أشهر للمحلية و٦ أشهر للمستوردة

الأدوية مشمولة في تمويل المستوردة، وبالتالي يحرص مصرف سورية المركزي على شراء المواد الأولية اللازمة لصناعة الأدوية بالدولار المدعوم، حسب تعبير العلي.

وحول المخاوف من انتقاع المواد الأولية نتيجة الطلب الزائد في هذه الأيام الاستثنائية، أكد العلي أن لدى الشركة تعليمات من رئاسة مجلس الوزراء بالاحتفاظ بمخزون استراتيجي من المواد الأولية، يكفي ثلاثة أشهر بالنسبة للمواد المحلية، وستة أشهر بالنسبة للمواد المستوردة، وهذا المخزون مدور وتحافظ عليه الشركة، ولن يتأثر مهما استمرت مدة تطبيق الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة السورية للتصدي لفيروس كورونا. وختم العلي حديثه بالإشارة إلى خطط الشركة القادمة، مؤكداً أن جهود الشركة تتركز على تجهيز الدراسات اللازمة لإعادة تأهيل المقر الرئيس للشركة في منطقة المliche بريف دمشق، والذي تعرض للتدمير نتيجة العمليات الإرهابية، بعد الموافقة على عرض مؤسسة الإسكان العسكرية لإعادة إعمار المقر، والذي تضمن في المرحلة الأولى هدم المباني المتهاكلة، وإعادة إعمار السور والخزانات، ثم تنتظر المؤسسة الإيعاز ببدء المرحلة الثانية، وهو الأمر الذي تقرره وزارة الصحة وفقاً لأولويات السياسة الصحية في البلاد.

وكان وزير الصناعة قد اجتمع مؤخراً مع مديري المؤسسات النسجية والكيميائية وشركات وسيم وتاميكو وسار والخامسية والديس وعدد من المديرين العندين في الوزارة، ووجه بالتنسيق مع كل الجهات في القطاعين العام والخاص لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الكميات المنتجة من الكمامات والكحول الطبي والمواد الأخرى المعقمة التي من شأنها تعزيز الوقاية من انتشار الفيروسات والأمراض المعدية وتعزيز السلامة العامة، ورفع الطاقات الإنتاجية وتأمين المواد الأولية لضمان عدم توقف العملية الإنتاجية.

وتعهد مدير عام شركة وسيم بتأمين ١٥ ألف كمامة يوميا وقائية، ووجه الوزير بعدم توقف العملية الإنتاجية أياً كانت الظروف، واتخاذ الإجراءات الصحية والطبية والوقائية المناسبة في بيئة العمل.

علي محمود سليمان

صرح مدير عام المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم لـ«الوطن»، بأنه تم وضع عدة مقترحات لدراستها والبحث في إمكانية العمل عليها بما يساعد بالتخفيف من الأزدحام أمام صالات المؤسسة، وذلك للحد من إمكانية انتشار فيروس كورونا، وهي المبادئ ضمن الخطة الحكومية التي أعلن عنها وبدء تنفيذها واتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية فيها.

وأشار إلى أنه تم تداول الكثير من الأخبار بشكل مغلوط عن الطرق الممكنة للحد من الأزدحام، ومنها ما طرح حول إبقاء مسافة متر أو مترين بين كل مواطن والأخر في دور الانتظار أمام صالات المؤسسة، وهو أمر غير ممكن تطبيقه عملياً، حيث إنه لو كان أمام المؤسسة عشرة مواطنين فسوف يحتاج لعشرين متر مسافة لتطبيق هذا المقترح وهو أمر غير قابل للتطبيق، ولم يتم طرحه ضمن المؤسسة، وإنما تناوله في مواقع التواصل الاجتماعي.

ولفت إلى أنه تم طرح حلول أفضل ومجدية بشكل أكثر، وذلك لتوفير أكبر كمية من المواد وزيادة عدد الصالات والسيارات، ومنها التعاون مع التجمعات العمالية والوحدات الإدارية ليتم إرسال مندوب من قبلها لاستلام مخصصات موظفي التجمع والوحدة الإدارية، أو إرسال سيارة من المؤسسة إلى العامل والتجمعات والمنشآت الصناعية لتقوم بتسليم المخصصات للعمل والموظفين ضمن هذه التجمعات بما يسهم في الحد من الأزدحام أمام صالات المؤسسة، كما طرح إمكانية زيادة عدد العمال في الصالات من خلال الذب من جهات حكومية أخرى لتغطية النقص في العمال.

ونوه بأن العمل على زيادة عدد صالات

التصدي لـ«كورونا».. ومقترحات لتخفيف مظاهر الأزدحام

مدير «السورية للتجارة» لـ«الوطن»: توزيع مواد البطاقة الذكية عبر البقاليات آخر احتمال ممكن



وهو عدد غير كاف لتخديم كافة المناطق والقرى والبلديات التي لا توجد فيها صالات للمؤسسة، هذا عدا عن السيارات الجواله التي تسير للتخفيف من الأزدحام في التجمعات السكانية ضمن المدينة على الرغم من وجود صالات فيها، ولذلك تستعمل على زيادة عدد السيارات بالتعاون مع كافة الجهات الحكومية.

وبخصوص التعاون مع البقاليات والسوبر ماركات الكبيرة لوضع جهاز قراءة للبطاقة الإلكترونية ضمنها وتسليمها المواد المدعومة الموزعة عبر البطاقة، فقد أوضح نجم بأنه آخر احتمال يمكن التوجه إليه «عندما نجد أن كل الحلول التي قمنا بها لم تساعد في الحد من الأزدحام».

وفيما يتعلق بطرح مقترح توزيع

المخصصات للمواطن عن شهرين أو ثلاثة بدلاً من شهر واحد فهو يدرس بما يراعي احتياجات وظروف المواطنين، تكون الفائرة ستكون كبيرة على المواطن عن شهرين وخاصة لأصحاب العائلات الكبيرة، وتحديدًا في المناطق الريفية، وهو اقتراح يدرس ولم يحسم بعد، ولفت نجم إلى الصالات للحد من انتقال المواطنين بين الصالات، ولكن السلوك الاستهلاكي يختلف من مواطن لآخر، فعادة السكر تشهد طلباً متزايداً أكبر من الرز والشاي، وكذلك الأمر بالنسبة للزيت، في حين الطلب أقل على مادة الشاي، وهذا الاختلاف في الطلب على المواد يؤدي لتفاد مادة قبل أخرى.

وعلی مستودعات ومحلات الأدوات والأجهزة الطبية التي تنتجها أو تتعامل بها، وذلك لتلقي من أن وجودها في الأسواق يخلق ضغطاً ومطابق للمواصفات القياسية السورية، إضافة لتقديرهم بالأسعار المحددة أصولاً، والتدقيق ببطاقة البيانات والفواتير الخاصة بها، وسحب عينات من المواد المشتبه في مخالفتها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين وفق أحكام القانون رقم ١٤/ لعام ٢٠١٥.

وأشار الخليل إلى أن الوزارة تعمل على تشديد الرقابة على الأسواق وخاصة لجهة المواد المنظفة والمعقمة والتي كُثرت الشكاوى حولها من رفع للأسعار وتلاعب وغش، وقد تم إغلاق ٦ مستودعات ومحلات تجارية لبيع المعقمات والمطهرات والمنظفات من حملة مديريات حماية المستهلك في المحافظات.

ولفت إلى أن مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك حملة مكثفة على أسواق ومحلات بيع مواد التعقيم والمطهرات والمنظفات لتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية السورية وتقديمها بالأسعار، وقد تم إغلاق ٦ محال تجارية في منطقة الحلبي بدمشق يوم أمس ضمن هذه الحملة.

ضابط في «الجمارك»: لحوم مهربة لا تصلح للاستهلاك البشري كانت تتجه لمطاعم دمشق مناعة التهريب عالية أمام «كورونا».. وتوقعات بزيادة نشاطه!

الوطن

بعد أن أرخى فيروس كورونا بظلاله على معظم المشهد الاقتصادي بكل تقصيلاته، إلا أن التهريب مازال يفرغ خارج السرب، وحركة التهريب ونشاطه على حالها، ولم يسجل أي تراجع، وهذا ما أكد ضابط في الجمارك العامة لـ«الوطن» بأن معدلات التهريب مازالت على حالها، ولم تتأثر بفعائل كورونا.

وتوقع تسجيل حالة استغلال لظاهرة الكورونا بزيادة نشاط التهريب خاصة مع تراجع توفر بعض المواد أو ارتفاع سعرها في السوق المحلية، وبناء عليه يتم زيادة المتابعة والعمل المتكافئة في ظاهرة التهريب، خاصة أن التهريب في الظروف الحالية يحمل مخاطر إضافية. وعن أبرز قضايا التهريب لدى الجمارك، بين الضابط حدوث اشتباك مع شاحنة على طريق القلمون رفضت الاستجابة لعناصر الجمارك بالتوقف، مما تتطلب ملاحقة الشاحنة وأرغامها على التوقف ليتضح بعد ذلك أنها محملة باللحوم المجتمدة الفاسدة والمنتهية الصلاحية، حيث تم توقيف الشاحنة ومصادرة الحمولة من اللحوم وإجراء اختبارات أظهرت عدم صلاحية اللحوم للاستهلاك



البشري، وتم بناء على هذه النتائج إحالة الحمولة من اللحوم للتلف وفق الطرق المتبعة والمعمول بها من الجهة المختصة.

وحول مصدر ومنتشأ هذه اللحوم، بين الضابط أنها لم تكن تحمل ما يثبت منشأها، لكن التحريات بينت أن

مصدر دخولها هو المناطق الشمالية، من الأراضي التركية، وكانت تتجه للأسواق المحلية بدمشق لتلبية طلبات بعض المطاعم.

بينما تم تسجيل قضية تهريب تشتمل على ألعاب صينية المنشأ لا تحمل أي بيانات وتم المصالحة عليها

علمهم أهمها تخصيص نقاط طبية ووحدات تعقيم لتأمين الخدمات الطبية والوقائية للعناصر، إضافة للتركيز على رفع المسؤولية الشخصية في التقيد بالتعليمات العامة الصادرة عن الحكومة والإدارة، وهي إجراءات احترازية خاصة النظافة العامة وارتداء الكمامات.

وبين أن الإجراءات تأتي على التوازي فيما يتم عمله على المنافذ الحدودية، كماغلقها بالمرور مع اتخاذ العديد من الإجراءات التي تشتمل خضوع السائق للفحص الخاص بالكشف عن فيروس كورونا، مبيئاً أن مديرية الصحة نفذت عملية تعقيم مراكز العمل في المعبر والصالات، إضافة لإعادة توزيع مهام العمل وتحديد الأوقات، بما يسهم في تنفيذ المهام الجمركية ويتفق مع الإجراءات الحكومية الاحترازية من انتشار فيروس كورونا، والمركز الصحي في كل معبر تم توفير كل المستلزمات الطبية والصحية الوقائية له، إضافة لتوفر أجهزة الفحص من الإصابة بالمرض وأن هناك حالة متتابعة لكل المستجبات.

«التموين» تحدد طرق نقل وتعبئة الحليب ومشتقاته وتطلق حملة على باعة المعقمات

الوطن

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النذاف أمس قراراً يقضي بتنظيم عمليات نقل وعرض مادة الحليب ومشتقاته، بحيث يتم حظر تعبئة ونقل وحفظ الحليب ومشتقاته بكافة أنواعها ومسمياتها بعبوات غير معدة لتعبئة المواد الغذائية، ولاسيما المواد البلاستيكية وما شابهها والمعاد تكريرها وتصنيعها، مع معاقبة كل من يخالف هذه التعليمات بالعقوبات المنصوص عليها ضمن قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم ١٤/ لعام ٢٠١٥.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير مديرية حماية المستهلك في الوزارة علي الخليل أن الغاية من القرار هو الحد من انتشار فيروس كورونا، وذلك نتيجة تداول المنتجات الغذائية بطريقة غير صحية، وخاصة مادة الحليب ومشتقاته، لكونه يباع عند الكثير من الباعة من دون أن تتم تعبئته بعبوات خاصة، وبإني القرار ضمن إجراءات الوزارة للحفاظ على السلامة الغذائية والصحية للمواطن.

وفي سياق متصل، تم توجيه دوريات حماية المستهلك لتشديد الرقابة على المعامل والورشات المنتجة للمنظفات

اقتصاد «كورونا».. التجارة أكثر القطاعات ربحاً والنقل والسياحة الأكثر تضرراً

أكاديميون: تجار أفرغوا مستودعاتهم وحققوا أرباحاً كبيرة على حساب المواطنين وخوفهم

رامز محفوض

أي عدوى.

ولفت إلى أنه ما إن أعلنت الإجراءات الوقائية للتصدي للوباء حتى بدأ التجار كما أيام الحرب يستغلون إقبال الناس على شراء المواد الغذائية والاستهلاكية، حيث ارتفعت أسعار بعض المواد بأكثر من ٥٠ بالمئة، على عكس بعض الدول التي وفرت فيها حكوماتها هذه المواد بأسعار رمزية أو مجاناً كما في الصين وغيرها.

وبين أن بعض التجار في سورية أفرغوا مستودعاتهم بحكم الطلب الكبير على بعض المواد الغذائية والاستهلاكية أطلقوا أرباحاً كبيرة على حساب المواطنين وخوفهم.

وأوضح أن قطاع التجارة يحقق أرباحاً خيالية بعد الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة، في حين أن المطاعم تأثرت بشكل كبير، وأغلق عدد كبير منها.

ونوه بأن قطاع المصارف عموماً سوف يشهد تراجعاً بحجم التعاملات اليومية فيه، في الوقت الذي بدأت فيه ملامح



الغش والخداع في تصنيع الأقفعة والمعقمات، مشيراً إلى أن القطاعات الإنتاجية في سورية تعمل على نظام الورديات ولم يتوقف الإنتاج، وخاصة في الأفران والمؤسسات الاستهلاكية، وهنا

ينبغي على الحكومة إيجاد بدائل عاجلة لتوزيع المواد التموينية عبر البطاقة الذكية، فحين يجتمع مئات الأشخاص بانتظار دورهم في مساحة أمتار قليلة سوف توفر بيئة أكيدة لانتشار العدوى

لو وجدت عند شخص واحد فقط. ولفت إلى خسارات دول العالم المالية في أسواق التداول حتى دول الخليج تصل إلى مليارات الدولارات بحكم عدم التداول بعد انتشار فيروس كورونا.

وصرح الباحث الاقتصادي الدكتور سليمان موصلي لـ«الوطن» بأنه بعد الإجراءات الاحترازية والوقائية التي أطلقتها الحكومة للوقاية من فيروس كورونا، تأثر قطاع السياحة بشكل كبير، وخصوصاً السياحة الدينية التي توقفت حالياً، بالإضافة للفنادق والقطاعات الأخرى المرتبطة بالسياحة، بالإضافة للسياحة الداخلية التي أصبحت متوقفة حالياً.

ولفت إلى أن الاستيراد تراجع بشكل كبير حالياً، وهذا سيكون له تأثير على القطاعات التي تعتمد على الاستيراد، وبالنسبة للقطاع الزراعي، متوقع بعد الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة أن تنخفض أسعار المنتجات الزراعية التي سيتوقف تصديرها في الوقت الحالي.

وبين أنه من المستبعد أن يكون هناك تأثير كبير على قطاع المصارف، مشيراً إلى أن المصارف لن تتأثر كعمل، ويستمرر إلا في حال كان تأثيرها ناتجاً عن تأثر قطاعات أخرى، على سبيل المثال إجماع الناس

عن الحصول على الأموال من المصارف كالفروض، وإجماع التجار عن الحصول على تمويل الاستيراد.

ولفت إلى أنه حتى الآن ليس هناك أي بوادر واضحة لتأثر الاقتصاد السوري بعد الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة، مشيراً إلى أن سورية، لذلك فإن التأثير على المواطن السوري سيكون قليلاً في الألق المنظور. وأشار إلى أن هناك بعض البضائع ارتفعت أسعارها نتيجة جشع التجار، وهذا الأمر له انعكاسات سلبية على المواطن، مشيراً إلى أن بعض القطاعات ومنها قطاع التجارة تحاول الاستفادة من الحديث عن كورونا من خلال رفع الأسعار بهدف تحقيق الربح واستغلال هذا الأمر لمصلحتها الخاصة.